الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4896 | الجمعة | غرة ذي الحجة 1445 هـ | 7 يونيو 2024 م | السنة السابعة عشرة

تنديد واسع بهجوم نفذته «الدعم السريع» وتقارير تؤكد مقتل 200

مسؤول أمريكي: تفاقم الصراع يجعل السودان نسخة أسوأ بكثير من الصومال

صورة لتشييع ضحايا الهجوم الذي نفذته قوات الدعم السريع في ود النورة بولاية الجزيرة

«وكالات» : ذكرت تقارير صحفية أن أكثر من 200 شخص قتلوا في هجوم نفذته قوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة بوسط السودان، وأثار الهجوم موجة تنديد واستنكار واسعة من أطراف سودانية مختلفة.

وأوضحت التقارير نقلا عن ناشطين في المنطقة أن قوات الدعم السريع استهدفت قرية ود النورة بالأسلحة الثقيلة في هجوم استمر لساعات الأربعاء، مما أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص.

وأشارت إلى أن قوات الدعم نفذت إعدامات ميدانية ونهبت ممتلكات سكان القرية، في ظل انقطاع شبكات الاتصالات عن المنطقة.

وقالت لجان المقاومة السودانية إنها في انتظار العدد النهائي لإحصاء القتلى والمصابين وهوياتهم، معتبرة أن ما مورس بحق أهالي القرية هو إبادة جماعية ومجزرة وجريمة مكتملة الأركان ارتكبتها قوات الدعم السريع، على حد وصفها.

وأظهرت مقاطع نشرها ناشطون عبر مواقع التواصل تشييع سكان القرية قتلى الهجوم ودفنهم في ميدان عام.

وأكدت لجان المقاومة أن قوات الدعم السريع تسببت بموجة نزوح للنساء والأطفال إلى مدينة المناقل.

في المقابل، بررت قوات الدعم السريع هجومها، وقالت إنها تعاملت مع حشود للجيش كانت تستعد للهجوم في منطقة ود النورة.

واستنكر مجلس السيادة الانتقالي -الذي يرأسه قائد الجيش عبد الفتاح البرهان- هجوم قوات الدعم السريع على قرية ود النورة ووصفه بأنه «جريمة نكراء يندى لها جبين الإنسانية»، ودعا في بيان المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى «إدانة واستنكار هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها».

ونددحاكم ولاية الجزيرة الطاهر إبراهيم الخير بـ«الانتهاكات الوحشية التي ارتكبتها الدعم السريع في قرية ود النورة».

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن الخير قوله إن «ما تم في قرية ود النورة والقرى المجاورة يتنافى وأعراف الحروب ويعتبر جريمة حرب كاملة الأركان يجب أن يدينها المجتمع الدولي ويحاسب عليها».

من جانبه، أدان حزب الأمة القومي ما عده هجوما غير مبرر على المواطنين الأبرياء في قرية ود النورة، وحمّل قوات الدعم السريع المسؤولية الكاملة عن إزهاق الأرواح واقتحام القرية، وقال إن إقحام المواطنين الأبرياء في هذه الحرب من الطرفين يشكل جريمة حرب تستوجب الإدانة والتحقيق والمحاسبة.

من جهتها، قالت حركة المستقبل للإصلاح والتنمية في بيان إن قوات الدعم السريع «لا تزال تواصل جرائمها النكراء إثر اقتحامها قرية ود النورة، وارتكبت مجزرة أقرب إلى الحملات الانتقامية التي لم نشاهدها إلا في حملات الاستعمار».

واتهمت الحركة في بيان قوات الدعم السريع بارتكاب مجازر في ولاية الجزيرة وصل عدد القتلى فيها إلى ما يزيد على 4500 قتيل.

وأدان حزب المؤتمر السوداني في بيان الهجوم على قرية ود النورة، ووصف الحادثة بأنها «جريمة بشعة ولغت فيها قوات الدعم السريع».

كما أدان حزب الأمة في بيان حادثة القرية قائلا إنها «ترقى لتكون جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وتحديا سافرا لكل المواثيق والقوانين والأعراف الدولية وتجاوزا فاضحا لكل الأخلاقيات المتعارف عليها لدى البشرية منذ الأزل».

بدوره، اعتبر حزب المؤتمر الشعبي أن «المجزرة المروعة» في قرية ود النورة تأتي في سياق «إرعاب الشعب لتخور إرادته في الصمود».

وناشد التجمع الاتحادي كل الأطراف العمل من أجل إيقاف الحرب «التي لم يذق منها السودانيون إلا المرارات والآلام»، واعتبر أن «الضغط من أجل إيقاف هذه الحرب هو واجب إنساني وأخلاقي على كل الفاعلين من القوى السياسية والمجتمع المدني السوداني كما هو واجب على كل منحاز للعدالة ولحماية الإنسان وحقوقه».

وطالب تحالف منظمات المجتمع المدني بتجريم قوات الدعم السريع وإصدار مذكرات توقيف بحق قياداتها، ودعا مجلس الأمن إلى تصنيف قوات الدعم «منظمة إرهابية».

ومنذ منتصف أبريل 2023 يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع معارك خلّفت نحو 15 ألف قتيل وأكثر من 8 ملايين نازح ولاجئ، وفقا للأمم المتحدة.

من ناحية أخرى حذر مسؤول أميركي رفيع في أفريقيا من أن الحرب في السودان قد تتحول إلى صراع إقليمي شامل أو تصبح الدولة فاشلة في غياب اتفاق سلام دائم ومسار يفضي إلى انتقال سياسي نحو حكومة يقودها مدنيون.

وأعرب المبعوث الأميركي الخاص للسودان توم بيرييلو عن اعتقاده بأن «السيناريو الأسوأ أن يصبح السودان نسخة جامحة من الصومال لمدة 20 أو 25 عاما».

وأضاف بيرييلو في مقابلة أجرتها معه مجلة فورين بوليسي الأميركية أن «السرعة التي يمكن أن يتحول بها هذا (الصراع) من حرب بين طرفين إلى حرب بين 7 أو 8 أطراف تجذب إليها دول الجوار الكبيرة، بل قد يصبح نسخة أخرى أسوأ من الصراع في ليبيا»، وقد عانت كل من الصومال وليبيا من عدم استقرار وصراع مزمنين.

ورسم بيرييلو صورة قاتمة للوضع الحالي للحرب الأهلية في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والتي دفعت البلاد إلى حافة الانهيار الإنساني والمجاعة بعد عام من الحرب.

وذكرت المجلة في تقرير لمراسلها للشؤون الدبلوماسية والأمن القومي روبي غرامر أن محللين سودانيين وخبراء أجانب لطالما حذروا من تجاهل العالم الحرب المستعرة في السودان، والتي تطغى عليها الصراعات الدائرة في قطاع غزة وأوكرانيا.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد عيّن في فبراير الماضي بيرييلو -وهو دبلوماسي سابق وعضو ديمقراطي في الكونغرس- لقيادة جهود الولايات المتحدة لمعالجة الأزمة بالسودان.

ومنذ ذلك الحين حاول بيرييلو إحياء محادثات السلام في مدينة جدة السعودية، لكنه لم ينجح حتى الآن.

وفي هذا الصدد، قال «نحن منخرطون بفاعلية مع جميع الأطراف في محاولة إنهاء هذه الحرب كل يوم»، مضيفا «هناك أيام نشعر فيها بأننا قريبون جدا، وأيام أخرى لا ينتابنا القدر نفسه من الإحساس».

ووفق المجلة، فإن إمكانية إجراء محادثات سلام مهما كانت بعيدة المنال باتت أكثر إلحاحا في ظل تضييق قوات الدعم السريع الخناق على مدينة الفاشر حاضرة إقليم دارفور الغربي المكتظة بالسكان ومعقل الجيش السوداني.

وتخشى منظمات الإغاثة من أن ترتكب قوات الدعم السريع فظائع واسعة النطاق -بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والتعذيب والمجازر- إذا ما سيطرت على المدينة مثلما فعلت في مدن أخرى استولت عليها.

وتفيد المجلة الأميركية في تقريرها بأن بيرييلو لم يخض في تفاصيل موعد انعقاد محادثات السلام في جدة أو إذا ما كانت ستستأنف أصلا، وتنقل عنه أنه يجب استنفاد كل الخيارات، مشددا على الحاجة إلى «اختراق دبلوماسي كبير الآن».

ويرى الخبراء أن عواقب انهيار السودان وتحوله إلى دولة فاشلة ستكون بعيدة المدى، فقد كان للصراع في ليبيا المجاورة -التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 6 ملايين نسمة والذي لا يقارن مع عددهم في السودان البالغ نحو 50 مليونا- تداعيات واسعة على تدفق المقاتلين المتطرفين والأسلحة إلى أجزاء أخرى من القارة، بما في ذلك منطقة الساحل، وتأثيرات كبيرة على تدفق اللاجئين الذين يحاولون العبور إلى أوروبا.

ويقول كاميرون هدسون الخبير في السياسة الأميركية بأفريقيا في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية «نحن نتحدث عن شيء يفوق حجم الأزمة الليبية بـ10 أضعاف».

ويضيف أن «احتمالات السيطرة على التدفق غير المشروع للمخدرات والأسلحة والمهاجرين والمقاتلين عبر المناطق غير المستقرة في أفريقيا كبيرة، وقد نفقد القدرة على منع كل ذلك إذا انهار السودان».

وقال «هناك عواقب وخيمة لتجاهلنا السودان أو فهمنا الخاطئ له، وهو ما لا يدركه الكثيرون».

الأمم المتحدة تؤكد دور العراق في محاسبة تنظيم «داعش» الإرهابي

جرائم تنظيم «داعش» الإرهابي في العراق

«وكالات» : قالت القائمة بأعمال رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق «يونيتاد»، آنا بيرو يوبيس، إن العراق سيلعب دوراً حاسما في ضمان محاسبة التنظيم عالمياً، بعد انتهاء تفويض الفريق الأممي في سبتمبر المقبل.

وفي الإحاطة الأخيرة للفريق لمجلس الأمن الدولي، قالت السيدة بيرو يوبيس إن «اليونيتاد مستمر في تنفيذ ولايته، التي تنتهي في 17 سبتمبر المقبل، بالتنسيق مع حكومة العراق وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين».

وأشارت في كلمتها الأربعاء، إلى أن جميع أصحاب المصلحة الذين التقت بهم مؤخراً كانوا حريصين على تكثيف التعاون قبل اختتام ولاية الفريق، «خاصة فيما يتعلق بتقديم الأدلة والمواد والتحليلات الأخرى، وكذلك في مجال بناء القدرات».

وقالت القائمة بأعمال رئيس اليونيتاد إن «السلطات العراقية المختصة ستكون المتلقي الرئيسي للأدلة والمواد الأخرى والتحليلات التي جمعها الفريق»، مضيفة أن «غالبية الأدلة الرقمية قد تم نقلها بالفعل».

وأشارت إلى أن الفريق أعطى الأولوية أيضا لأنشطة بناء القدرات، التي استمرت في مجالات حفر المقابر الجماعية وتحديد هوية الضحايا، ورقمنة وأرشفة السجلات المتعلقة بداعش، والتحليل الجنائي الرقمي، وحماية الشهود ودعمهم.

كما واصل الفريق أيضاً الاستجابة للطلبات المقدمة من السلطات القضائية للدول الأخرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لدعم التحقيقات والمحاكمات الوطنية ضد أفراد داعش.

وقالت بيرو يوبيس: «من المهم أن نتذكر أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الـ10 لإعلان داعش عن نفسه دولة الخلافة. وبعد مرور 10 سنوات، لا تزال المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية التي ارتكبوها في العراق قائمة. وبموجب تفويض هذا المجلس، ساهم الفريق في تلبية هذه الدعوات من خلال التقييم الواقعي والقانوني بأن الأفعال التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق بين عامي 2014 و2017 قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية».

الجدير بالذكر، أنه خلال السنوات الأ6 الماضية، وبالتعاون مع السلطات العراقية المختصة، قام اليونيتاد بحفر 67 مقبرة جماعية، ورقمنة 18 مليون صفحة من السجلات الورقية المتعلقة بتنظيم داعش الإرهابي، واستخراج البيانات من عدد كبير من الأجهزة الرقمية للتنظيم التي تم الاستيلاء عليها.

وقد تم الآن دمج الأدلة المجمعة في أرشيف رقمي مركزي واحد، والذي سيبقى إلى ما بعد إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد). ويمكن للدول الأعضاء، بما فيها العراق، أن تنظر في المستقبل في محاسبة أعضاء داعش على الجرائم الدولية التي ارتكبوها في العراق.

إيران: نراقب سلوك مرشحي الرئاسة ومؤيديهم

«وكالات» : بعد تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في إيران يوم 28 من الشهر الحالي، عقب مقتل الرئيس السابق إبراهيم رئيسي بحادث مروحية، تراقب السلطات العملية.

فقد أكد وزير المخابرات الإيرانية إسماعيل الخطيب، في اجتماع حول الانتخابات الرئاسية، أن الجهاز يراقب سلوك المرشحين ومؤيديهم بشكل متواصل ومستمر.

وأضاف أن المسؤولين قد أعطوا تحذيرات المراقبة والضرورية لأولئك الذين يتبنون نهجا مدمرا، بحسب تعبيره.

وقال أيضا إن إيران ستتعامل مع ما وصفه بالبرنامج التدميري للمعارضين الأجانب.

أتى هذا بينما انتهى في اليوم الأخير تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في إيران يوم 28 من الشهر الحالي.

وكانت إيران أعلنت إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 28 يونيو الجاري لاختيار خلف للرئيس إبراهيم رئيسي، الذي قتل في حادث تحطم طائرة هليكوبتر في شمال غربي البلاد الشهر الماضي.

وفي التاسع عشر من مايو الماضي، لقي رئيسي ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان ومرافقون لهما حتفهم إثر تحطم طائرة هليكوبتر كانت تقلهم خلال عودتها من خودافرين إلى تبريز بمحافظة أذربيجان الشرقية وسط ظروف جوية سيئة.

البرازيل تدعو مادورو للسماح بتواجد مراقبين دوليين خلال الانتخابات

الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا ونظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو

«وكالات» : دعا الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، الأربعاء، فنزويلا للسماح بتواجد مراقبين دوليين خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي يسعى فيها نيكولاس مادورو للفوز بولاية ثالثة.

وجاءت تصريحات لولا، بعد أيام من سحب فنزويلا دعوتها للاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات المقررة في 28 يوليو المقبل، متهمة التكتل بـ«ممارسات تدخلية»، على خلفية العقوبات التي يفرضها على كراكاس.

وقالت الرئاسة البرازيلية إن «لولا أكد في اتصال هاتفي بنظيره الفنزويلي، دعم البرازيل لاتفاق بربادوس، وشدد على أهمية وجود عدد كبير من المراقبين الدوليين».

واتفقت حكومة مادورو والمعارضة السياسية العام الماضي في بربادوس، على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في 2024 بحضور مراقبين دوليين. ولكن المحكمة العليا الموالية لمادورو أبدت حظراً لمدة 15 عاماً يمنع ترشح الفائزة بالانتخابات التمهيدية للمعارضة ماريا كورينا ماتشادو، على خلفية ما يعتبر أنها اتهامات ملفقة. كما اعتقلت العديد من قادة ونشطاء المعارضة.

وكانت الولايات المتحدة التي رفعت عقوباتها جزئياً عن فنزويلا لمدّة 6 أشهر، قد أعادت فرضها في أبريل الماضي، معتبرة أنّ حكومة مادورو تستمر في سياستها في قمع المعارضة قبل الانتخابات الرئاسية.

وعبر لولا في الاتصال الهاتفي عن أمله في «إمكانية رفع العقوبات الدولية المفروضة على فنزويلا»، كي تتقدم العملية الانتخابية في «مناخ من الثقة والتفاهم». كما ناقش لولا ومادورو العلاقات الثنائية، بما فيها مشاريع الاستثمار البرازيلية.

وأكد لولا أيضاً رغبته في تعزيز التعاون الثنائي، لحماية شعب يانوماميي الأصليين، الذين يعيشون على امتداد حدود البلدين.

انطلاق انتخابات البرلمان الأوروبي وتوقعات بتقدم اليمين المتطرف

البرلمان الأوروبي

«وكالات» : بدأت انتخابات البرلمان الأوروبي على مستوى القارة أمس الخميس، وفتحت هولندا أول مكاتب الاقتراع الذي يمكن أن يشهد إدلاء ما يصل إلى 360 مليون شخص في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة بأصواتهم على مدار 4 أيام.

وتنظم الانتخابات وسط حالة من عدم اليقين في أوروبا بعد الخروج من جائحة كوفيد19- وضعف النمو الاقتصادي، والصدمة من الحرب في أوكرانيا، والكفاح من أجل التعامل مع الهجرة المتزايدة ومحاولة مواجهة المخاطر التي يشكلها تغير المناخ، كما أن هذه الانتخابات هي الأولى منذ أن أصبحت المملكة المتحدة الدولة الوحيدة التي تغادر الاتحاد الأوروبي رسميا عام 2020.

وتشير التوقعات إلى أن أحزاب اليمين المتطرف ستكون أكبر مستفيد من الانتخابات، وهو ما قد يؤثر على كل شيء من سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والمناخ، إلى اختيار رئيس المفوضية الأوروبية المقبل.

ففي هولندا، تشير استطلاعات الرأي التي أجرتها قناة «يورونيوز» إلى أن حزب الحرية اليميني المتطرف بقيادة خيرت فيلدرز يمكن أن يفوز بـ18 مقعدا من أصل 31 مقعدا في البرلمان الأوروبي.

وهذا من شأنه أن يضاعف من فوز الحزب في الانتخابات العامة في نوفمبر الماضي.

ودخل فيلدرز مؤخرا في حكومة ائتلافية مع 3 أحزاب أخرى من يمين الوسط.

وإذا تم تكرار نتيجة جيدة للأحزاب اليمينية المتطرفة في هولندا في بلدان أخرى، فقد تفوز معا بعشرات المقاعد الإضافية في البرلمان، الذي لديه القدرة على تغيير تشريعات الاتحاد الأوروبي وعرقلتها.

وبعد هولندا، تتوجه أيرلندا للتصويت يوم الجمعة، تليها لاتفيا ومالطا وسلوفاكيا يوم السبت. وتصوت جمهورية التشيك وإيطاليا على مدار يومين، 8-7 يونيو و9-8 يونيو على التوالي.

وفي بقية دول الاتحاد الأوروبي، ستجرى الانتخابات يوم الأحد المقبل.

وبمجرد فرز الأصوات وانتخاب السياسيين لمقاعدهم في البرلمان الأوروبي، ستشكل الأحزاب السياسية مجموعات أوروبية مختلفة.

ويعد حزب الشعب الأوروبي (يمين الوسط) أكبر مجموعة على مدى السنوات الـ25 الماضية، رغم عدم حصول أي مجموعة على أغلبية برلمانية.

وبمجرد ظهور النتائج واتضاح ملامح البرلمان الجديد، سيجتمع زعماء الاتحاد الأوروبي لبدء عملية اختيار الرئيس الجديد للمفوضية الأوروبية، وهو أقوى منصب تنفيذي في الاتحاد الأوروبي.

وتسعى رئيسة المفوضية الحالية أورسولا فون دير لاين للفوز بولاية ثانية، ولتحقيق ذلك يجب أن تحصل على دعم أغلبية قادة الاتحاد الأوروبي، كما يجب أن يوافق البرلمان الأوروبي على ترشيحها بأغلبية الأصوات.

وفي عام 2019، تمت اختيار فون دير لاين بهامش 9 أصوات فقط. ومع النمو المتوقع للأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان، قد تواجه تحديا أصعب هذه المرة للبقاء في منصبها.